تقسيمات سورية الإدارية أثناء الانتداب الفرنسي

و أثرها على التماسك المجتمعي

إعداد:

د. رغداء زيدان

الملخص:

قدم البحث عرضاً للتقسيمات الإدارية لسورية زمن الانتداب الفرنسي، وبين كيف عمل الفرنسيون على تقسيم سورية طائفياً، مما أدى لترسيخ الطائفية في البلاد. كما درس البحث كيف أثرت تلك التقسيمات والسياسيات على التماسك المجتمعي في سورية، وختم البحث بمجموعة نتائج وتوصيات، كان أبرزها، وجوب إعادة النظر في التقسيمات الإدارية في سورية لتساعد السوريين والسوريات على تجاوز الطائفية والوصول لدولة المواطنة، التي تجعل الانتماء لسورية المقدم على أي انتماء آخر.

الكلمات المفتاحية: ولايات سورية التقسيمات الإدارية . انتداب فرنسي . الطائفية . الاتحاد السوري.

المحتويات

المقدمة:

ضمت سورية مجموعة متنوعة من السكان من أعراق وديانات ومذاهب شتى، عاشوا بجانب بعضهم في قرى وبلدات متجاورة، بما وُصف بأنه "موزاييك طوائف"، كان يمثل في جانب منه جاذباً للتدخل الخارجي منذ أيام الدولة العثمانية. وقبل الثورة العربية الكبرى وفي اتفاقية سايكس بيكو 1916، تم تقسيم المنطقة على أساس الثروات الاقتصادية والطبيعية أولاً، وعلى أساس التركيبة السكانية دينياً وعرقياً ثانياً، بهدف إحكام السيطرة وبسط النفوذ.

وعندما احتلت فرنسا سورية أصدر الجنرال الفرنسي غورو سلسلة قرارات أدت إلى تقسيم البلاد وظهور دولة لبنان المشكلة على أساس طائفي، ثم عقدت فرنسا اتفاقية مع تركيا تخلت فيها عن قسم واسع من الأراضي التابعة تاريخياً لسورية، مما أدى لهجرات سكانية إلى داخل وخارج سورية، فكانت هذه الاتفاقيات لا ترسم فقط الحدود والخرائط بل كانت ترسم الخريطة الديمغرافية والطائفية للبلاد في بعض جوانبها.

أهمية البحث وإشكالياته:

كانت التقسيمات الإدارية في سورية ذات دلالة سياسية، وتأثرت بالتوزع الديمغرافي والعشائري، وأيضاً باعتبارات الزيادة السكانية، وكان لهذا نتائجه التي انعكست على سكان المناطق السورية المختلفة، من نواحي عديدة: سياسية واقتصادية وثقافية وتنموية كذلك، وأيضاً انعكست على العقد الاجتماعي السوري.

في هذا البحث سيتم التركيز على بيان سياسة الانتداب الفرنسي التي أدت إلى رسم خريطة سورية وتقسيماتها الإدارية الداخلية وأثر ذلك على تركيبتها السكانية والطائفية، وعلاقات السوريين والسوريات فيما بينهم باختلاف أديانهم ومذاهبهم، بهدف الوصول لأهم النتائج والتوصيات التي تساعد على رسم عقد اجتماعي سليم في سورية.

ويحاول البحث الإجابة عن الأسئلة التالية:

1. كيف كان التقسيم الإداري قبل الانتداب الفرنسي على سورية؟
2. ما التغيرات التي طرأت على التقسيمات الإدارية زمن الانتداب الفرنسي؟ وما الأهداف التي لوحظت أثناء هذا التقسيم؟
3. كيف أثر التقسيم الإداري في سورية على التماسك المجتمعي؟

هذه الأسئلة وغيرها، سيحاول البحث الإجابة عنها، بهدف الوصول لإجابة عن السؤال الأساسي: ما التقسيمات الإدارية المناسبة لسورية، والتي تضمن مجتمعاً متماسكاً، غني بتعدده الطائفي والإثني؟.

منهج البحث:

سيعتمد البحث المنهج الوصفي التاريخي لتقديم صورة بانورامية عن التغيرات التاريخية للتقسيمات الإدارية في سورية، وأيضاً سيعتمد المنهج التحليلي لدراسة آثار التقسيمات الإدارية على السكان، وعلى التنمية. وسيتم الاستعانة بمجموعة

من المصادر التاريخية والمعاصرة، التي تحدثت عن الموضوع، ومنها بعض كتب المذكرات، والكتب التي تناولت تاريخ سورية المعاصر، بالإضافة للقرارات والمراسيم. وسيتم الاستعانة ببعض الخرائط التوضيحية.

خطة البحث:

اعتمد البحث الخطة التالية:

- مقدمة
- تقسيمات سورية جغرافياً وطائفياً قبل الانتداب الفرنسي.
- تقسيمات سورية وحدودها الجغرافية والطائفية زمن الانتداب الفرنسي.
- اتفاقية 1936 وظهور دولة سورية الحديثة بتركيبتها الاجتماعية الجديدة.
- أثر التقسيمات الإدارية على العقد الاجتماعي في سورية.
- خاتمة وفيها نتائج وتوصيات البحث.
- المصادر والمراجع.

أرجو من الله التوفيق والسداد، وأن يكون في البحث ما فيه فائدة لمستقبل سورية وأهلها.

المبحث الأول: تقسيمات سورية جغرافياً وطائفياً قبل الانتداب الفرنسي

سنت الدولة العثمانية قانون الولايات عام 1864، وكانت تهدف منه تنظيم سيطرتها على الولايات العربية. وكان القانون منقولاً عن النظم الإدارية الفرنسية، وقسمت السلطنة من خلاله إلى ولايات، تتألف من سناجق (ألوية) ومتصرفيات، والتي بدورها تتألف من قائمقاميات، يتبع كلاً منها عدد من النواحي، والمحلات والمزارع[1]. ووفق هذا القانون انقسمت بلاد الشام إدارياً إلى أربع ولايات: حلب وطرابلس ودمشق وصيدا، ثم حُلت ولاية طرابلس وضُمّت لولاية صيدا، وأصبحت بيروت مركزها، وبعد ذلك حُلت ولاية صيدا، وضُمت إلى ولاية دمشق، ومنذ ذلك الحين أطلق عليها اسم "ولاية سورية". وفي عام 1888 تم توحيد المنطقة الساحلية الممتدة من طرابلس حتى عكا في ولاية جديدة سميت ولاية بيروت، وعند نهاية القرن التاسع عشر كانت هناك ثلاث ولايات هي: حلب، وسورية، وبيروت، ومتصرفيات جبل لبنان، والقدس، ودير الزور[2].

ولايات بلاد الشام العثمانية

كان هذا التقسيم يهدف لتحقيق أهداف سياسية واجتماعية، فبلاد الشام خاصة كان لها أهمية كبرى بالنسبة للسلطنة العثمانية، سياسياً واقتصادياً، وكانت هذه المنطقة متنوعة الطوائف والمذاهب، وهو ما يعني ساحة مثالية لتدخل الدول الغربية، خاصة مع توسع نظام الامتيازات الذي ظهر في السلطنة حين منح السلطات العثماني سليمان القانوني في الربع الأول من القرن السادس عشر ممثلي حكومة البندقية الحق في النظر بدعاوى البندقيين المقيمين في السلطنة، وكذلك وقع مع الفرنسيين معاهدة تسمح للرعايا الأجانب بالترافع في القنصلية المنتسبين إليها، وهذا ما استغله الأوروبيون فيما بعد ووسعوه ليصبح الأجنبي خارج نطاق أي ملاحقة قانونية أو إدارية، وقد ضموا معهم الوجهاء والأثرياء خاصة من أبناء الطوائف الدينية، بعد أن يتم تعيينهم بصفة ترجمان أو موظف في القنصلية، وهكذا حول نظام الامتيازات هذا الدولة العثمانية إلى حامية للسنة فقط، بينما كانت فرنسا حامية للمسيحيين الكاثوليك، وبريطانيا حامية للبروتستانت والشيعة والدروز، أما روسيا فحمت الأرثوذكس، وهو ما فتح الباب لتأزم العلاقات بين الطوائف الدينية، خاصة في بلاد الشام، وكانت من نتيجة ذلك تفجر الأحداث الطائفية سنة 1840 و1860، وهو ما سمح بتدخل أكبر للدول الأوروبية، بحجة

1. توفيق علي برو، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني 1908. 1914، القاهرة، جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، ط1، 1960، 10.
2. انظر: عبد الرؤوف سنو، النزعات الكيانية الإسلامية في الدولة العثمانية 1877. 1881، بيروت، دار بيسان، ط1، 1988، 53.

حماية الأقليات، ما شجع مشاريع إنشاء كيانات سياسية ذات طبيعة طائفية[3]. لذلك فقد كانت السياسة العثمانية تركز على منطقة بلاد الشام، وتلحظ التموضعات الإثنية والمذهبية فيها، وتعمل على ضمان سيطرة الدولة عليها، وجعل بعضها تتبع بعضاً، لترتبط ببعضها إدارياً وسياسياً واقتصادياً، مما يساعد على بقاء ولاء السكان للدولة العثمانية، لذلك كانت التنظيمات العثمانية تهدف لإيجاد رابطة توحيد لجميع رعايا الدولة من خلال خلق انتماء جديد مشترك هو الانتماء العثماني، عن طريق إلغاء كل أشكال التمييز وعلى المستويات المختلفة، ومحو الاختلافات بموجب القانون بين المسلمين وغيرهم، على اعتبار أن قضية الأقليات أصبحت في القرن التاسع عشر أهم قضية لدى الدولة العثمانية، التي أرادت الحد من ضغوط الدول الغربية عليها[4].

شكل ٢ – اللون الرمادى يمثل دمشق خلال الفترة من القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر (نقلاً عن : J Sauvaget Esquisse, pl VIII et X.

تقسيمات سورية طائفياً في السلطنة العثمانية:

تميزت المدن في سورية زمن السلطنة العثمانية بتنوع ديني، إذ كانت دمشق وحلب تضم عدداً كبيراً من المسيحيين، على اختلاف طوائفهم، وكذلك كان يوجد فيها يهود، وتظهر خريطة توزع الأحياء المسيحية واليهودية داخل مدينة دمشق كيف أن أهالي الأديان الثلاثة كانوا يشكلون وجوداً معتبراً في المدينة، والأمر نفسه في حلب، كما أنهم انتشروا في مدن سورية الأخرى، وفي مناطق عديدة من سورية[5]. وعمل الكثير من المسيحيين السو ريين كتاباً وموظفين في مختلف الوحدات الإدارية الحكومية، وكمستشارين خاصين للباشوات العثمانيين ووصل بعضهم إلى مناصب عليا، كما أصبح المسيحيون واليهود يشغلون المناصب الإدارية والمالية الحكومية في دمشق وحلب التي لا يمكن الاستغناء عنها، وقد ظهر أثر هذا في أعقاب أحداث 1860م، عندما توقفوا عن شغل مناصبهم فتوقفت الوظائف والأعمال الحكومية في المنطقة[6].

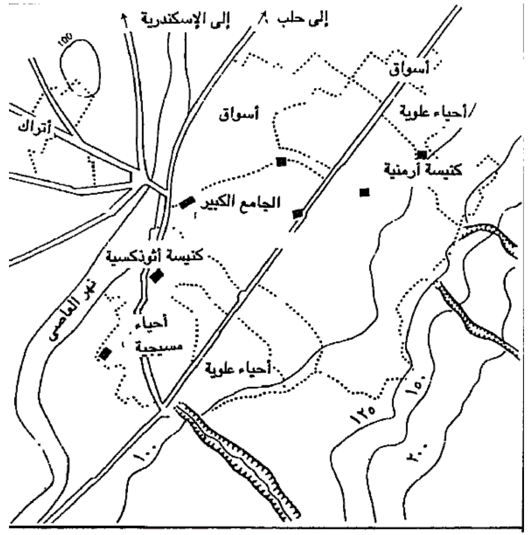
3- يوسف الحكيم، سوريا والعهد العثماني، بيروت، دار النهار للنشر، ط4، 1991، 23. 24، وانظر: سعيد أحمد عبد الرحمن، وطارق أحمد شمس ويوسف سمير الكيال، تاريخ الأقليات في المشرق العربي: من أهل الذمة إلى نظام الملة والدولة الإسلامية، بيروت، دار الفارابي، ط1، 2015، 110. 111.

4. طالب عبد الغني جار الله، حالة النصارى في سوريا منذ أواخر القرن التاسع عشر، مجلة الملوية للدراسات الآثارية والتاريخية، مج3، العدد الخامس، السنة الثالثة، أيار 2016م، 205.

5. أندريه ريمون، المدن العربية الكبرى في العصر العثماني، ترجمة لطيف فرج، القاهرة، دار الفكر للدراسات والنشر، ط1، 1991م، 53. 88.

6. طالب عبد الغني جار الله، حالة النصارى في سوريا منذ أواخر القرن التاسع عشر، 210.

أما فيما يخص أتباع المذاهب الدينية، فقد كان العلويون يتركزون في الجبال الممتدة من اسكندرون شمالاً حتى جبل لبنان جنوباً، ولم يكن وضعهم جيداً عموماً، وتعرضوا للامتهان عبر فترات طويلة، لكنهم في عهد ضيا بك (1885 . 1892) عاشوا في راحة، وساد الأمن قراهم ومناطقهم، وبُنيت لهم المساجد والمدارس، وتم تعيين شيوخهم ووجهاءهم في الوظائف التمثيلية (المجالس الإدارية والمحاكم)، وعين أفراداً منهم في الدرك، غير أن هذا لم يستمر فيما بعد[7].



شكل ٨ – الجاليات فى مدينة أنطاكية (نقلاً عن فواريس
J Weulersse Antioche, p 39, fig 3.

وبالنسبة للدروز فقد استقروا في جبل العرب جنوب سورية الذي ضم معهم سنة ومسيحيين، وقد ألحق العثمانيون الدروز بلواء حوران ذي الغالبية السنية، في محاولة لضبطهم، ومنع استقلالهم، وقد بدأت هجرات الدروز إلى الجبل من لبنان، ومناطق أخرى في سورية، منذ القرن السابع عشر للميلاد، وزادت بوتيرة عالية في بداية القرن التاسع عشر، هرباً من الظلم والضرائب، ثم زادت كثيراً بعد أحداث 1860م[8]. وشهدت تلك المنطقة اضطرابات كثيرة، وحروباً كثيرة أيضاً، فقد رغب العثمانيون بالسيطرة على المنطقة، لكنهم وجدوا مقاومة من الدورز هناك، وجرت هناك مواجهات عديدة[9]، وبسبب هذه المواجهات بدأ البريطانيون يعرضون حمايتهم على الدروز، الذين وجدوا أنفسهم بحاجة لمثل هذه الحماية في مواجهاتهم مع العثمانيين، وقد نافس البريطانيين في ذلك الفرنسيون، إلا أن الأمر استقر للبريطانيين[10].

وبالمثل فإن الإسماعيليين تركزوا في مناطق ثلاث في سورية: مصياف والقدموس والخوابي، ووجد قليل منهم في حماة، وكانوا على علاقة صدام دائم مع العلويين، وكانت علاقتهم بالعثمانيين جيدة نوعاً ما، لذلك كانت السلطات العثمانية تميل إلى تسوية النزاعات بينهما لصالح الإسماعيليين[11].

وفيما يخص الأكراد، فقد كانت أراضيهم ممتدة بين الدولة الإيرانية والسلطنة العثمانية، وكان القسم الأكبر منها خاضعاً للسيطرة العثمانية، وكانت أراضي الجزيرة العليا، على طول الحدود الشمالية السورية التركية إلى منطقة جبال طوروس ذات تواجد كردي كبير، وهذا القسم غدا موضوع مناقشات ومفاوضات طويلة معقدة رافقت وأعقبت الحرب العالمية

---

7. يوسف الحكيم، سوريا والعهد العثماني، 69. 70.

8. شبلي العيسمي، داوود نمر، حمود الشوفي، محافظة السويداء، دمشق، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، سلسلة بلادنا، 2، ط1، 1962، 17. 19.

9. المرجع نفسه، 33. 46.

10. انظر حول الموضوع: حسن أمين البيعي، دروز سوريا ولبنان في عهد الانتداب الفرنسي 1920 . 1943 دراسة في تاريخهم السياسي، بيروت، المركز العربي للأبحاث والتوثيق، ط1، 1993، 50. 55.

11. ديك دوز، التاريخ الحديث للإسماعيليين النزاريين في سورية، بحث من كتاب: تاريخ الإسماعيليين الحديث الاستمرارية والتغيير لجماعة مسلمة، تحرير فرهاد دفتري، ترجمة سيف الدين القصير، بيروت، دار الساقي، معهد الدراسات الإسماعيلية، ط1، 2013، 48. 52.

الأولى[12]. غير أن الوجود الكردي في سورية لم يقتصر على هذه المناطق، بل كان ممتداً إلى كثير من المناطق والمدن السورية، خاصة في حلب ودمشق، التي كان الوجود الكردي فيها قديماً[13].

التخطيط الفرنسي للسيطرة على سورية:

كانت فرنسا ترى أن سورية ستكون تعويضاً مناسباً لها مقابل ما قدمته من "تضحيات" في الشرق خلال الحرب العالمية الأولى، لكن كانت سورية بحاجة لحدود واسعة تجعل منها منطقة مستقلة يمكنها كفاية نفسها، وعندها ستصبح بإمكانياتها ومختلف منشآتها التعليمية المركز الحقيقي الذي سيحفظ اللغة والنفوذ الفرنسي في المشرق، وإذا لم تحصل سورية على الحدود الضرورية اللازمة لتحقيق ذلك فإنها ستشكل إخفاقاً لفرنسا وللسوريين أنفسهم، وذلك حسب ما جاء في برقية رئيس الحكومة بريان إلى السفير كامبون في لندن مؤرخة في 9 نوفمبر 1915[14]، لذلك أصرت فرنسا على السيطرة على السواحل السورية حتى الحدود المصرية، وعملت على تثبيت الحدود الإدارية لسورية، لتشمل أراضيها على ولايات ومتصرفيات: القدس وبيروت ولبنان ودمشق وحلب، وفي الجزء الشمالي الغربي، الجزء الكامل من ولاية أضنة الواقع جنوب طوروس، بالإضافة لدير الزور[15]. لكن عند دخول الحلفاء بلاد الشام عُهد لفرنسا بإدارة المنطقة الشمالية، وكانت تشمل: ولاية بيروت ما عدا لوائي نابلس وعكا اللذين ضُما لفلسطين، ومتصرفية جبل لبنان، وأقضية لواء اسكندرون، وأنطالية، وحريم، وبيلان، وجسر الشغور، التي فُصلت عن ولاية حلب. وجُمعت هذه الأقضية فيما بعد تحت اسم لواء الاسكندرون المستقل، ما عدا قضاء جسر الشغور الذي تم ضمه إلى لواء اللاذقية[16]. وكان من المقرر أن تضم السيطرة الفرنسية أيضاً ألوية: حاصبيا وراشيا والبقاع (المعلقة) وبعلبك، وهو ألوية كانت تابعة لولاية دمشق، لكن صدرت تعليمات في 22 أكتوبر/ تشرين أول 1918 قضت بأن تتبع تلك الأقضية لدمشق[17].

رُفع العلم العربي في دمشق في 27 سبتمبر/أيلول 1918[18]، ولكن فرنسا لم يعجبها ذلك، وأعلنت احتلالها للساحل السوري، وقامت بريطانيا بمساندتها. وبعد إقرار الانتداب الفرنسي على سورية بدأت فرنسا بتقسيم البلاد على طريقتها الخاصة.

التقسيمات الإدارية في دستور1920:

كان من مقررات مؤتمر الصلح في باريس 18 يناير/ كانون الثاني 1919، إرسال لجنة إلى بلاد الشام للاطلاع على وجهة نظر السكان حول طبيعة الحكم فيها، وجرى عن طريق الناخبين الثانويين الذين انتخبوا نوّاب مجلس المبعوثان العثماني

---

12. عبد الباسط سيدا، الوجود الكردي في سوريا تاريخياً واجتماعياً، مجلة قلمون، العدد الثاني، أغسطس/آب 2017، 37.

13. تشير المراجع التاريخية إلى أن ذروة الوجود الكردي في بلاد الشام ارتبط بالدولة الأيوبية، غير أن بعض المراجع تشير إلى وجودهم في بلاد الشام قبل هذا التاريخ، انظر: عبد الله بن عبد العزيز الأندلسي الملقب أبو عبيد البكري، المسالك و الممالك، حققه وقدمه أندريان فان ليوفن وأندري فيري، تونس، الدار العربية للكتاب والمؤسسة الوطنية للترجمة والتحقيق والدراسات، ط1، 1992م، 1، 574.

14. انظر: جوزيف حجار، سوريا تجزئة وطن، دمشق، دار طلاس، ط1، 1999، 77.

15. المرجع نفسه، 78 و79.

16. أدمون رباط، التكوين التاريخي للبنان السياسي والدستوري، ترجمة حسن قبيسي، بيروت، الجامعة اللبنانية، ط1، 2002، 1، 451.

17. المرجع نفسه، 1، 452.

18. محمد عزة دروزة، مذكرات محمد عزة دروزة، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1993م، 1، 290.

الأخير، عن ولايتي دمشق وحلب، انتخاب أعضاء "المؤتمر السوري العام"، ليعبر عن رغبات جميع السوريين بصورة جماعية أمام لجنة كينغ. كراين. واجتمع في هذا المؤتمر قرابة تسعين مندوباً، كانوا يحملون توكيلات من ممثليهم. واقترح الأمير فيصل على المجتمعين تشكيل لجنة لوضع دستور للدولة السورية المأمولة[19]. وحوى الدستور مواداً حول التقسيمات الإدارية، وكيفية إدارتها، واختيار ممثليها ووظائفهم[20]، فجاء في (124) أنه: "يشترط في أساس تقسيم المقاطعات أن لا تقل مساحة كل مقاطعة منها عن خمسة وعشرين ألفاً من الكيلومترات المربعة، وأن لا يقل عدد سكانها عن خمسمائة ألف، وأن تراعى فيها الارتباطات الطبيعية والاقتصادية". وبين الدستور كيفية انتخاب نواب مجالس المقاطعات، وجاء في المادة (127): "ينتخب نواب مجالس المقاطعات بنسبة نائب واحد عن كل عشرين ألفاً من نفوسهم في المقاطعة والكسر المعتبر فيما دون النصاب عشرة آلاف". أما المادة (128) فحددت عدد نواب الأقليات: "يعين عدد نواب الأقليات في مجالس المقاطعات النيابية بنسبة مجموعة نفوسهم في المقاطعة وبأن يكون لكل خمسة عشر ألفاً نائب واحد، والكسر المعتبر في ما دون النصاب سبعة آلاف وخمسمائة". طبعاً لم يتم العمل بهذا الدستور، وبقيت التقسيمات العثمانية جارية، حتى دخول الفرنسيين البلاد.

المبحث الثاني: التقسيمات الإدارية لسورية أثناء الانتداب الفرنسي.

تآكل مساحة سورية:

أعلن الجنرال الفرنسي غورو قيام دولة لبنان الكبير أول سبتمبر/ أيلول 1920، بمعزل عن رأي ومصالح فريق كبير من السكان، ولجعل لبنان مكاناً لتجمع الأقليات المذهبية والدينية. وأصدر الجنرال غورو منذ الثالث من شهر أغسطس/ آب سنة 1920 سلسلة قرارات أهمها:

- قرار رقم 299 تاريخ 3 أغسطس/ آب 1920، قضى بفصل أقضية حاصبيا وراشيا والمعلقة البقاع وبعلبك عن ولاية دمشق وضمها إلى لبنان فيما يتعلق بنظامها الإداري.
- قرار رقم 318 تاريخ 30 أغسطس/آب 1920، نص على إعادة لبنان إلى حدوده الطبيعية وتشكيل "دولة لبنان الكبير"[21].

وفي 20 أكتوبر/ تشرين أول 1921م، عقدت فرنسا اتفاقية فراكلين بويون مع أنقرة والتي تخلت فيها فرنسا عن كيليكية فضلاً عن قسم واسع من الأراضي التابعة تاريخياً لسورية (18 ألف كم^2)، وقضت الاتفاقية بضم لواءين وأحد عشر قضاءً من ولاية حلب إلى تركيا[22]، كما قضت بإنشاء نظام إداري خاص بمنطقة الاسكندرون، على أن يتمتع أهالي المنطقة الأتراك بكل التسهيلات اللازمة لتطوير ثقافتها، وأن يكون للغة التركية فيها صفة رسمية، كما تحتوي الاتفاقية على بنود

19. محمد عزة دروزة، مائة عام فلسطينية. حقبة فيصل، دمشق، الجمعية الفلسطينية للتاريخ والآثار، ط1، 1986، 2، 63 و101. 103.
20. انظر الفصل الحادي عشر من دستور 1920، المواد من 122. 144.
21. أدمون رباط، التكوين التاريخي للبنان السياسي والدستوري، 2، 573، 574. وانظر: حصاد الذاكرة، صحيفة الحياة، العدد 13444، 30/ 12/ 1999م.
22. محمد جمال باروت، التكوّن التاريخي الحديث للجزيرة السورية: أسئلة وإشكاليات التحوّل من البدونة إلى العمران الحضاري، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2013م، 176.

تخص الجزء الذي يمر من سورية من سكة حديد بغداد، وبتقاسم مياه نهر القويق الذي يمر بحلب[23]. وكان لهذه الاتفاقية أثرها في دفع قسم من سكان كيليكية الأرمن المسيحيين إلى الهجرة من بلادهم، فاتجه بعضهم إلى حلب، بينما استقر كثير منهم في لبنان. وبعد مفاوضات بين تركيا وفرنسا تم التوصل لاتفاق تبنته عصبة الأمم، يقضي بتحويل لواء اسكندرون إلى منطقة منزوعة السلاح، خاضعة لنظام أساسي خاص، ومنحه الحكم الذاتي، مع إقامة صلة مع سورية في مسائل الجمارك والعملة والشؤون الخارجية، وكان ذلك في يناير/ كانون الثاني 1937، ثم مكنت فرنسا تركيا من فرض نفوذها في اللواء، ومن ثم ضمه رسمياً في 6 فبراير/ شباط 1939[24].

تقسيم إداري طائفي:

عملت فرنسا على تقسيم ما تبقى من سورية الداخلية إلى كيانات مذهبية كالتالي:

- دولة بأغلبية سنية عاصمتها دمشق تمتد لتشمل حمص وحماة شمالاً وحوران جنوباً، باستثناء قضاء مصياف الذي ألحق بدولة العلويين، وقضاء عجلون الذي ألحق بمنطقة شرقي الأردن.
- دولة بأغلبية سنية، عاصمتها حلب وتشمل دير الزور والاسكندرون.
- دولة للعلويين في الساحل السوري، تضم قضاء اللاذقية وقسم من قضاء طرابلس.
- دولة درزية في الجنوب السوري.
- أما منطقة الجزيرة في شمال شرق سورية، والتي يتواجد فيها تجمعات دينية وعرقية كثيرة ومتنوعة، منها الكردية والأشورية والمسيحية وطوائف أخرى، فقد أبقتها فرنسا تحت حكمها المباشر، لكنها شجعت النوازع الانفصالية والقبلية والعرقية فيها[25]، ففي عام 1920 تم فصل الجزيرة (الحسكة والرقة) عن دير الزور، كما استحدث

---

23 . أدمون رباط، التكوين التاريخي للبنان السياسي والدستوري، 1، 483. 484.

24 . ستيفن هامسلي لونغريغ، سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، ترجمة بيار عقل، بيروت، دار الحقيقة، د.ت، 300. وانظر تفاصيل ضم لواء اسكندرون كاملة من 299. 306.

25 . انظر: كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر، بيروت، دار النهار، ط1، 2012، 41. 42.

الفرنسيون قضاء كرد داغ "جبل الأكراد" في سبتمبر/ أيلول 1922، في شمال حلب، وألحقت به أربع نواحٍ، وكان معظم سكانه من الأكراد واليزيديين، مع قليل من العرب والتركمان[26].

وفي 31 أغسطس/آب 1920م، أصدر الجنرال غورو القرار رقم 319 القاضي بفصل مقاطعة العلويين عن دمشق، وإنشاء دائرة إدارية فيها اعتباراً من أول سبتمبر/أيلول 1920م[27]. وتشكلت بموجب هذا القرار دولة مستقلة تضم سنجق اللاذقية وطرابلس وقضاء مصياف. وتم تعيين الكولونيل نييجير حاكماً عسكرياً فرنسياً في المنطقة، وألف مجلساً استشارياً بإدارة مدينة وعسكرية مختلطة[28].

وبالنسبة لدولة الدروز فقد عملت فرنسا على استمالتهم قبل دخولها بشكل رسمي إلى سورية، وطالبوا من جهتهم بالاستقلال الإداري دون الاقتصادي عن سورية[29]، ثم وقعت فرنسا مع عدد من زعماء الدروز معاهدة في 4 مارس/ آذار 1921م، لإقامة دولة للدروز في الجنوب، واعترفت فرنسا بها رسمياً في 5 إبريل/ نيسان 1921، وتم تكليف سليم الأطرش بتشكيل الحكومة[30].

كانت فرنسا ترى أن دولة العلويين ودولة الدروز لا تصلحان لتشكيل دولة بالشكل المتعارف عليه دولياً، لذلك فقد فرضت على دولة العلويين ودولة دمشق ودولة حلب تشكيل اتحاد فيدرالي، أعلن عنه رسمياً في 28 يونيو/ حزيران 1922[31]، ولم يدم الاتحاد طويلاً، وتم جمع دولتي دمشق وحلب في دولة واحدة صار اسمها "دولة سورية"، وتُركت دولة العلويين ودولة الدروز مستقلتان، وكان ذلك في 5 ديسمبر/ كانون الأول عام 1924[32].

المبحث الثالث: اتفاقية 1936 وظهور دولة سورية الحديثة بتركيبتها الاجتماعية الجديدة

بقيت سورية مقسمة حتى اضطرت فرنسا لتوقيع معاهدة في 9 سبتمبر 1936 لاستقلال سورية، وإلغاء التقسيم الفرنسي للبلاد[33]، وكان في المادة الثالثة من المعاهدة إشارة إلى نقل الحقوق والواجبات الناشئة عن العقود الدولية إلى الحكومة السورية وحدها، ومنها ما عقدته فرنسا باسم سورية مع العراق وفلسطين وتركيا لتعيين الحدود، وبهذا دخلت اتفاقية لوزان واتفاقية أنقرة الأولى التي تتعلق باسكندرونة بهذا الاتفاق، وأصبح واجباً على السوريين القبول بها[34].

---

26. انظر: مهند الكاطع، قضاء كرد داغ، عفرين لاحقاً، موقع التاريخ السوري المعاصر، على الرابط: https://cutt.us/GeGdc.
27. انظر: الإعلان الفرنسي عن إقامة مقاطعة للعلويين عام 1920، موقع التاريخ السوري المعاصر، على الرابط: http://bit.ly/2HTQoTu
28. المصدر نفسه، الرابط نفسه.
29. انظر: جبل الدروز بحث عام مع صحيفة أعمال زعيمهم الحربي سلطان باشا الأطرش، القاهرة، مكتبة زيدان العمومية، ط1، 1925م، 108. 109.
30. المرجع نفسه، 136. 137.
31. محمد هواش، عن العلويين ودولتهم المستقلة، الشركة الجديدة للمطابع المتحدة، الدار البيضاء، ط1، 1997م، 210.
32. أدمون رباط، التكوين التاريخي للبنان السياسي والدستوري، 2، 571.
33. انظر: نص المعاهدة السورية الفرنسية عام 1936، موقع التاريخ السوري المعاصر، على الرابط: http://bit.ly/2ROvZ5t. وللتوسع في تفصيل المعاهدة، انظر: أكرم الحوراني، مذكرات أكرم الحوراني، القاهرة، مكتبة مدبولي، د. ت، 139. 158.
34. انظر: المرجع نفسه، 142.

أما ما يخص انفصال لبنان عن سورية فبعد توقيع فرنسا مع لبنان اتفاقية تشبه الاتفاقية السورية في 13/ 11/ 1936م، كان في ذلك إعلان لبنان الكبير، وتنازل سورية عن حاصبيا وراشيا والبقاع (المعلقة) وبعلبك التي كانت تتبع ولاية دمشق وألحقها فرنسا بلبنان، ثم تم التنازل الفعلي عن تلك الأقضية عام 1944م، بعد ثورة بشامون في لبنان[35].

كان التقسيم الفرنسي للبلاد تقسيماً طائفياً واضحاً، يحاول ترسيخ الطائفية في البلاد، وجعلها حقيقة ثابتة، ليس فقط من خلال التقسيمات الإدارية، بل من خلال القوانين المختلفة، كقانون الطوائف، الذي أصدره المندوب السامي بتاريخ 31 مارس/آذار 1936، ثم عدله بتاريخ 18 نوفمبر/ تشرين الثاني 1938، وحدد فيه الطوائف المعترف بها في سورية، ووجد القانون مقاومة شديدة من الجمعيات الدينية السورية، مما اضطر المفوّض السامي للتراجع عنه[36]. بالإضافة إلى قانون الانتخاب الذي صدر عام 1928، والذي وضع لتكريس الطائفية.

الانتخابات في ظل الانتداب:

أقامت حكومة الانتداب أربعة انتخابات نيابية: انتخابات 1928، وانتخابات 1932، وانتخابات 1936، وانتخابات 1943. جرت هذه الانتخابات وفقاً للنظام الانتخابي لعام 1928، وكان ينص على منح مقاعد خاصة للطوائف وأخرى للبدو. وكان يحق لكل طائفة يزيد عدد أفرادها عن ستة آلاف شخص أن يكون لها نائب في البرلمان[37]. وكرّس هذا النظام المناطقية، والطائفية، وسيطرة العائلات على الحياة السياسية، عدا عن أنه لم يكن نظاماً نزيهاً[38].

انتخابات 1928 و1932 جرت وسورية مقسمة، لذلك اقتصرت العملية الانتخابية على بعض المناطق دون سواها[39]. وبعد انتخابات 1936 جرى إدخال مناطق العلويين والدروز ضمن أحكام نظام الانتخابات السوري، وحضر نواب اللاذقية لأول مرة جلسات المجلس النيابي في نوفمبر/ تشرين الثاني 1937[40].

المبحث الرابع: أثر التقسيمات الإدارية على العقد الاجتماعي في سورية

الهدف البارز لتقسيم أي بلد إلى وحدات إدارية أصغر، هو جعل الدولة قادرة على إدارة أراضيها وشؤون شعوبها بشكل أسهل وأكثر تنظيماً، كما أنه يتيح مشاركة المواطنين في إدارة مناطقهم بطريقة فعالة، لكن التقسيمات الإدارية في تاريخ سورية الحديث كانت تتم وفقاً لمصالح السلطات الحاكمة، ورغبتها بالسيطرة على المواطنين وتوجيههم بما يخدم هذه المصالح، والسيطرة على مقدرات البلاد، لذلك فمع كل تغير في السلطات الحاكمة في سورية، كان يحدث تغير في التقسيمات الإدارية، يوافق سياسة ومصالح تلك السلطات. وهذا ما وجدناه في عهد السلطنة العثمانية، التي ركزت على

35. المرجع نفسه، 126. وللاطلاع على ثورة بشامون وأحداثها انظر: نجيب البعيني، أسرار ثورة بشامون في مفكرة سفير، بيروت، دار الفارابي، ط1، 2011. 90 وما بعد.
36. محب الدين الخطيب، احتجاج جمعية العلماء بدمشق على قانون الطوائف، في الفتح، السنة 13، 643 (11 محرم 1358هـ)، 18 و19. وانظر، عبد القادر الإدريسي السوداني، المسلمون قوة الوحدة في عالم القوى، قم، مركز الأبحاث العقائدية، ط1، 1432 هـ.ق.
37. جوردون هـ. توري، السياسية السورية والعسكريون، ترجمة: محمود فلاحة، دار الجماهير، ط2، 1969، 72. 75.
38. نصوح بابيل، صحافة وسياسة سورية في القرن العشرين، دار رياض الريس للكتب والنشر، ط2، 2001، 305.
39. انظر: قرار المفوض السامي بالدعوة للانتخابات البرلمانية في سوريا 1932، موقع التاريخ السوري المعاصر، منشور على الرابط: https://cutt.us/5M26q
40. محمد فرزات حرب، الحياة الحزبية في سورية دراسة تاريخية لنشوء الأحزاب السياسية وتطورها بين 1908. 1955، دار الرواد، ط1، 1955، 168.

تقسيمات تساعدها على ضبط الأوضاع، وجباية أفضل للضرائب، لكن الضعف والفساد وزيادة التدخلات الأجنبية، كان لها آثار سيئة على التماسك المجتمعي، فنشبت المشاحنات المناطقية والطائفية، واشتدت الفتن والاعتداءات بين الطوائف وسكان المناطق المختلفة، لأسباب عديدة، على رأسها غياب الأمن وقلة الموارد، ومع قدوم الانتداب الفرنسي كان سوء الظن والإرث السيء من العلاقات المتوترة، والأحقاد المتوارثة، كبيراً، زاده بصورة أكثر عمقاً التقسيم الطائفي، الذي جعله الفرنسيون أساساً للتقسيم الإداري، وهو ما وسّع الهوة بين السوريين، ولم يساعدهم على الوصول لعقد اجتماعي جامع، لذلك عندما أرادت فرنسا عام 1922 تشكيل اتحاد فيدرالي بين الدويلات التي أنشأتها، رفضت دولة الدروز الانضمام إلى الاتحاد، وكذلك كان هناك اعتراض من العلويين[41]، لكن صدر قرار فرنسي رسمي في 24 أكتوبر/تشرين أول 1922 بإقامة دولة مستقلة في جبل الدروز، ولم يتم الالتفات للاعتراض العلوي، فالتقييم الفرنسي للعلويين في ذلك الوقت، كان يرى أن العلويين الأقل تحضراً في سورية[42]، بالإضافة إلى أن فرنسا حرصت على إغراء الدروز بالحكم الذاتي في الجبل، والمنطقة عشائرية، تكثر فيها الزعامات، وموضوع الحكم الذاتي سيحقق لهم سلطة سياسية بجانب سلطتهم الاجتماعية، كل هذا ترك في الذاكرة السورية ندوباً اجتماعية خطيرة، كان من المأمل علاجها بعد الاستقلال، عن طريق القوانين الجامعة والتنمية الشاملة، لكن هذا لم يحدث، ورغم أن فترة الخمسينيات شهدت نمواً اقتصادياً ملحوظاً، وكان التوسع في الاستثمار بالبنى التحتية مستمراً، إلا أنه لم يشمل جميع المناطق السورية، وبقيت لدمشق وحلب هيمنة كبرى، مع وجود تنافس كبير بينهما، أدى إلى حدوث تقسيمات إدارية لم يكن هدفها إلا ترجيح كفة طرف على آخر، كما حصل زمن الوحدة بين سورية ومصر عندما تم فصل محافظة إدلب عن حلب عام 1960م[43]، ففُصلت حلب عن اللاذقية والبحر من ورائها، وعن معبر باب الهوى مع لواء اسكندرون، ولهذا أثره على النشاط الصناعي والتجاري في المدينة وفي سورية عموماً، كما جاء تطبيق قانون الإصلاح الزراعي ليترك أثره على الزراعة، وأيضاً على الصناعة، وهو تأثير ظهرت نتائجه السلبية تباعاً، خاصة على المستوى الاجتماعي والتماسك المجتمعي[44].

ومع استلام حافظ الأسد السلطة في 16 نوفمبر/ تشرين2 1970، أصدر مجموعة من المراسيم لتغيير حدود بعض المحافظات، توسيعاً أو تضييقاً حسب رؤية السلطة الحاكمة[45]، فالتقسيم الإداري لم يكن يعني ارتباطاً طردياً بين التقسيمات الإدارية والخدمات المقدمة، بل كانت السياسة المركزية لحكومة البعث تقوم على تركيز الخدمات في المدينتين الأكبر: دمشق وحلب، لتجميع أكبر عدد من السكان فيهما، مما يسهل معه السيطرة عليهم والتحكم بحياتهم، بينما كان هناك مناطق مهملة إهمالاً كبيراً، كما في مناطق دير الزور والحسكة والرقة، التي كان يصنفها حكم الأسد كمناطق نامية، ويعني بمفهوم البعث: منطقة موارد أولية، لكنها لا تستحق أن تقدم لها الخدمات المطلوبة، ويمكن السيطرة على سكانها

41. يشير محمد هواش إلى السبب الذي دعا العلويين إلى الاعتراض على الانضمام على الاتحاد، ويلخصه باستحواذ أهالي المدن الكبرى كدمشق وحلب على السلطة في المنطقة، انظر: عن العلويين ودولتهم المستقلة، 211. 212.

42. رفعت مجموعة من الشخصيات في دولة العلويين في 7 مايو/أيار 1923م، اعتراضاً للفرنسيين شجبوا فيه ضم دولة العلويين إلى الاتحاد السوري، ولكن الفرنسيين لم يلتفتوا لهذه الاعتراضات، انظر: المرجع نفسه، 212.

43. انظر التشريعات الموجودة في برنامج الشامل للقانون، على الرابط: http://www.syrianlaw.com/comprog/shamel/all/Conten.htm

44. انظر: كما ديب، تاريخ سوريا المعاصر، 198. 199.

45. انظر مثلاً: مرسوم إحداث محافظة ريف دمشق 1972، موقع التاريخ السوري المعاصر، على الرابط: https://cutt.us/7Qv1s

بسهولة. ولهذا وجدنا بروز مدن على حساب أخرى، وتعميق للتوزيعات الطائفية والمناطقية، وهذا لم يساعد على إيجاد عقد اجتماعي متين، ولا هوية سورية جامعة. عدا عن أن التنمية لم تأخذ مسارها الصحيح، ولم يتم الاستفادة من إمكانيات البلاد بما يصب في تحقيق الرفاه الاجتماعي المنشود، بالإضافة إلى عدم إيجاد قوانين بانية للمواطنة، أو للحوكمة اللامركزية العادلة، الملبية لحاجات وطموحات السوريين والسوريات، على تنوعاتهم القومية والدينية المختلفة.

الخاتمة

يوصي البحث بضرورة إعادة النظر في التقسيمات الإدارية في سورية، بطريقة تلحظ حاجات المناطق التنموية، وحاجات سكان المناطق السورية المختلفة الإدارية والتمثيلية، بعيداً عن الطائفية والعشائرية، وبما يحقق العدالة والاستقرار، ويمتن العقد الاجتماعي، ويرسخ دعائم دولة المواطنة والقانون.

المصادروالمراجع:

1. أدمون رباط، التكوين التاريخي للبنان السياسي والدستوري، ترجمة حسن قبيسي، بيروت، الجامعة اللبنانية، ط1، 2002.
2. أكرم الحوراني، مذكرات أكرم الحوراني، القاهرة، مكتبة مدبولي، د. ت.
3. أندريه ريمون، المدن العربية الكبرى في العصر العثماني، ترجمة لطيف فرج، القاهرة، دار الفكر للدراسات والنشر، ط1، 1991م.
4. توفيق علي برو، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني 1908.1914، القاهرة، جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، ط1، 1960.
5. جبل الدروز بحث عام مع صحيفة أعمال زعيمهم الحربي سلطان باشا الأطرش، القاهرة، مكتبة زيدان العمومية، ط1، 1925م.
6. جوردون هـ. توري، السياسية السورية والعسكريون، ترجمة: محمود فلاحة، دار الجماهير، ط2، 1969.
7. جوزيف حجار، سوريا تجزئة وطن، دمشق، دار طلاس، ط1، 1999.
8. حسن أمين البيعي، دروز سوريا ولبنان في عهد الانتداب الفرنسي 1920 . 1943 دراسة في تاريخهم السياسي، بيروت، المركز العربي للأبحاث والتوثيق، ط1، 1993.
9. ديك دوز، التاريخ الحديث للإسماعيليين النزاريين في سورية، بحث من كتاب: تاريخ الإسماعيليين الحديث الاستمرارية والتغيير لجماعة مسلمة، تحرير فرهاد دفتري، ترجمة سيف الدين القصير، بيروت، دار الساقي، معهد الدراسات الإسماعيلية، ط1، 2013.
10. ستيفن هامسلي لونغريغ، سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، ترجمة بيار عقل، بيروت، دار الحقيقة، د.ت.
11. سعيد أحمد عبد الرحمن، وطارق أحمد شمس ويوسف سمير الكيال، تاريخ الأقليات في المشرق العربي: من أهل الذمة إلى نظام الملة والدولة الإسلامية، بيروت، دار الفارابي، ط1، 2015.

12. شبلي العيسمي، داوود نمر، حمود الشوفي، محافظة السويداء، دمشق، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، سلسلة بلادنا، 2، ط1، 1962.
13. عبد الرؤوف سنو، النزعات الكيانية الإسلامية في الدولة العثمانية 1877 . 1881، بيروت، دار بيسان، ط1، 1988.
14. عبد الله بن عبد العزيز الأندلسي الملقب أبو عبيد البكري، المسالك و الممالك، حققه وقدمه أندريان فان ليوفن وأندري فيري، تونس، الدار العربية للكتاب والمؤسسة الوطنية للترجمة والتحقيق والدراسات، ط1، 1992م.
15. قانون الانتخابات العامة، نُشر في الجريدة الرسمية، العدد /21/ 145 ص 163 تاريخ 1949.
16. كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر، بيروت، دار النهار، ط1، 2012.
17. محمد جمال باروت، التكوّن التاريخي الحديث للجزيرة السورية: أسئلة وإشكاليات التحوّل من البدونة إلى العمران الحضاري، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2013م.
18. محمد عزة دروزة، مائة عام فلسطينية . حقبة فيصل، دمشق، الجمعية الفلسطينية للتاريخ والآثار، ط1، 1986.
19. محمد عزة دروزة، مذكرات محمد عزة دروزة، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1993م.
20. محمد فرزات حرب، الحياة الحزبية في سورية دراسة تاريخية لنشوء الأحزاب السياسية وتطورها بين 1908 . 1955، دار الرواد، ط1، 1955.
21. محمد هواش، عن العلويين ودولتهم المستقلة، الشركة الجديدة للمطابع المتحدة، الدار البيضاء، ط1، 1997م.
22. نجيب البعيني، أشرار ثورة بشامون في مفكرة سفير، بيروت، دار الفارابي، ط1، 2011.
23. نصوح بابيل، صحافة وسياسة سورية في القرن العشرين، دار رياض الريس للكتب والنشر، ط2، 2001.
24. يوسف الحكيم، سورية والعهد العثماني، بيروت، دار النهار للنشر، ط4، 1991.

المجلات:

1. طالب عبد الغني جار الله، حالة النصارى في سوريا منذ أواخر القرن التاسع عشر، مجلة الملوية للدراسات الآثارية والتاريخية، مج3، العدد الخامس، السنة الثالثة، أيار 2016م.
2. عبد الباسط سيدا، الوجود الكردي في سوريا تاريخياً واجتماعياً، مجلة قلمون، العدد الثاني، أغسطس/آب 2017.
3. محب الدين الخطيب، احتجاج جمعية العلماء بدمشق على قانون الطوائف، في الفتح، السنة 13، 643 (11 محرم 1358هـ).

الإنترنت:

1. الإعلان الفرنسي عن إقامة مقاطعة للعلويين 1920، موقع التاريخ السوري المعاصر: http://bit.ly/2HTQoTu

2. قرار المفوض السامي بالدعوة للانتخابات البرلمانية في سوريا 1932، موقع التاريخ السوري المعاصر، على الرابط: https://cutt.us/5M26q
3. مرسوم إحداث محافظة ريف دمشق 1972، موقع التاريخ السوري المعاصر: https://cutt.us/7Qv1s.
4. مهند الكاطع، قضاء كرد داغ، عفرين لاحقاً، موقع التاريخ السوري المعاصر: https://cutt.us/GeGdc.
5. نص المعاهدة السورية الفرنسية عام 1936، موقع التاريخ السوري المعاصر: http://bit.ly/2ROvZ5t.